وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة التقنية الجنوبية
المعهد التقني العمارة
قسم تقنيات المحاسبة

مبادئ الاقتصاد والمالية العامة

المحاضرة الاولى والثانية

علم الاقتصاد

اعداد

مدرس مساعد: ثوره لطيف جاسم

2018 2019

علم الاقتصاد:

علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة نشاط الإنسان الذي يتعلق بكيفية حصوله على المال وإنفاقه وفي كيفية إنتاج الثروة وتوزيعها.

وأن أول بذرة نشأ منها علم الاقتصاد كانت من الحضارات القديمة (اليونانية والرومانية) ، ويعد أرسطو أول من أوجد النظرية الاقتصادية و أول من دفع بالاقتصاد أن يصبح علما .

ونتيجة لتطور العصور الوسطى ظهرت تيارات من الأفكار الاقتصادية أساسها المدارس المتعددة التي ظهرت بأفكار ووجهات نظر مختلفة منها مدرسة التجاريين (من بداية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر)، ثم ظهرت مدرسة الطبيعيين (الفيزوقراط) ثم المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكنزية، ويعد السبب لتعدد المدارس الى تطور الحياة الأوربية من جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

مفهوم علم الاقتصاد:

هناك عدة تعاريف لعلم الاقتصاد من قبل علماء الاقتصاد وفلاسفته حيث أن كل عالم اقتصادي وضع تعريفاً ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في عصره. حيث عرفه العالم الاقتصادي الانكليزي آدم سميث) مؤسس الاقتصاد الحديث بكتابه ثروة الأمم سنة ١٧٧٦ بانه :

"علم الثروة لأنه يدرس الثروة من ناحية إنتاجها وتبادلها"" .

كما عرفه العالم الاقتصادي الانكليزي (الفريد مارشال) بكتابه مبادئ الاقتصاد بانه :

"العلم الذي يدرس الإنسان في نشاطه الحياتي اليومي الاعتيادي فهو يبحث بذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي المتعلق بالحصول على المتطلبات المادية.

أما العالم الاقتصادي (روبنز) فقد عرفه بأنه:

" العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والعناصر النادرة التي لها استعمالات بديلة".

وقد عرفه الاقتصادي الاشتراكي اوسكار لانكة) بانه يعني بالقوانين الاجتماعية للإنتاج و التوزيع، فهو يعالج القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين، أولئك الذين يستهلكون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية أو الجماعية

أهداف علم الاقتصاد:

هناك هدفان أساسيان لعلم الاقتصاد: -

١- الهدف الأساسي: يكمن الهدف الأساسي لوجود علم الاقتصاد هو علاج المشكلة الاقتصادية ويتم ذلك عن طريق تحديد عناصر المشكلة والمتمثلة بتحديد حاجات الأفراد من السلع والخدمات وكمية الإنتاج ونوعية المنتوج والجهة المنتجة.

٢- الهدف الثانوي : هو الوسيلة لتحقيق الهدف الأساسي كالقضاء على الفقر والحد من البطالة وتحسين أسلوب الإنتاج ومستوى المعيشة لتحقيق الرفاهية .

المشكلة الاقتصادية

تعد المشكلة الاقتصادية من أسباب ظهور علم الاقتصاد، وتتميز هذه المشكلة ب

١-ندرة الموارد الطبيعية.

٢-تعدد مجالات استخدام الموارد ووجود بدائل لاستخدامها.

٣-تعدد الحاجات الانسانية.

١- المشكلة الاقتصادية وأنماط حلها

لما كانت الحاجات متعددة والموارد محدودة لهذا يعمل أي مجتمع على تنظيم موارده المحدودة لتحقيق أكبر قدر من الاشباع من تلك الموارد فيختار دائما الحاجات الاكثر أهمية ويتخلى عن الحاجات الأخرى تاركا أياها دون أشباع، ومعنى ذلك أن هناك مشكلة اقتصادية تواجه ذلك المجتمع لا تختلف كثيرا في جوهرها عن تلك التي تواجه أي فرد في حياته، فنلاحظ أن كل فرد يحاول توزيع دخله المحدود بين أوجه الانفاق المختلفة بحيث يحصل منه على أكبر قدر من الاشباع فيختار من بين حاجاته المتعددة تلك التي يراها أولى بالاشباع. ومعنى ذلك أن الفرد في المجتمع يضحي ببعض الحاجات لعدم كفاية موارده وقصورها في اشباع جميع حاجاته .

في ضوء العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة لأشباعها يمكن تعريف المشكلة الاقتصادية بانها (تعدد الحاجات وندرة الموارد اللازمة لإشباعها).

أ- خصائص المشكلة الاقتصادية:

- الندرة: تعد الندرة خاصية أساسية وملازمة للمشكلة الاقتصادية فلو كانت الموارد متاحة بشكل غير محدود لم تكن هناك أصلا مشكلة اقتصادية
- الاختيار: طالما أن الحاجات متعددة والموارد محدودة أذن فالمهمة التي تواجه الفرد والمجتمع هي المواءمة بين الجانبين ، أي أن الحاجات تتنافس فيما بينها حول الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة، وهذا يعني خاصية الاختيار لما هو أساسي ومهم في الاشباع أولا.

- التضحية : أن تخصيص الموارد لأستخدام معين دون الآخر أي أشباع حاجة دون أخرى يعني التضحية بالاستخدامات البديلة، أو التضحية بالرغبات الاقل .

ب-أركان المشكلة الاقتصادية :

أن كل الأنظمة الاقتصادية تواجه ثلاثة أسئلة أساسية هي :-

١- ما هي السلع والخدمات التي سينتجها المجتمع ؟

حيث ليس بالأمكان أنتاج كل السلع والخدمات التي نرغب بها بسبب ندرة الموارد ومحدوديتها، فهل سيتم انتاج الطعام فقط ؟ أم الملابس ؟، هنا على الأفراد أن يختاروا بين السلع والخدمات في ضوء مواردهم المحدودة، فلا يمكن أشباع جميع رغبات الانسان .. وهكذا بالنسبة للدولة فان مواردها الاقتصادية هي التي تحددنوع السلع والخدمات التي تنتجها للمجتمع.

٢- **الية السوق :** تعد ألية السوق هي الوسيلة الأساسية في توزيع الموارد أي عن طريق العرض والطلب

٣- **المنافسة الحرة :** تعد المنافسة هي الوسيلة الأساسية لتطوير الانتاج والمجتمع .

٤- **الحرية الاقتصادية الفردية :** يتمتع الفرد بحرية تامة في مزاولة نشاطه الاقتصادي سواء كان منتجا أم مستهلكا، وتؤمن الرأسمالية بسياسة (دعه يمر ، دعه يعمل ، ودعه وشانه).

٥- **الدور المحدود للدولة :** أكد الاقتصاديون الكلاسيكيون (التقليديون) على انحسار دور الدولة على حفظ الأمن في الداخل وحماية حدود البلد من الخارج وهذا ما أطلق عليه (الدولة الحارسة).

النمط الاشتراكي: يتميز النمط الاشتراكي بالاتي:-

أ- الملكية العامة لوسائل الانتاج

ب. أعتماد أسلوب التخطيط المركزي في توزيع موارد المجتمع

ج- تحدد الأسعار وفق التخطيط المركزي بديلا عن الية السوق المعتمدة في النظام الرأسمالي.

د- تحديد نوعية وكمية السلع والخدمات المنتجة وفقا لحاجات السكان .

هـ -أختيار أسلوب الإنتاج، تاريخيا أختار النمط الاشتراكي أسلوب كثيف راس المال في الصناعات الأساسية التي تكون القاعدة الأساسية للاقتصاد ، أما بخصوص العمل فأن الدولة تضمن توفير فرص العمل للقادرين عليه .

الحاجات البشرية

الحاجة هي تلك الرغبة التي تتولد في الإنسان للحصول على سلعة أو خدمة معينة سواء أكانت هذه الرغبة متفقة مع القانون والعادات والتقاليد او غير متفقة ، ورغبة الإنسان في تناول قدح من الشاي أو الحصول على سيارة أو تلفزيون أو الذهاب إلى مكان تعتبر من الحاجات البشرية

خصائص الحاجات البشرية :

- قابليتها للتعدد : إن حاجات الإنسان متعددة ومتزايدة طبقاً للتطور الحضاري في المجتمع وتحسن المستوى المعيشي ، إن التطور التكنولوجي والتقدم العلمي ووسائل المواصلات المتنوعة كلها وفرت سلعا وخدمات بين أيدي المستهلكين وأدت إلى ظهور رغبة لديهم للحصول عليها وإشباع حاجتهم المستجدة

- قابليتها للإشباع : إن حاجة الفرد يمكن إشباعها ، فالجائع ياكل الطعام حتى يصل إلى درجة الإشباع والتي بعدها لا يمكن الاستمرار بالأكل العطشان يشرب حتى يرتوي.
- قابليتها للإحلال والاستبدال : إن الحاجة إلى سلعة أو خدمة معينة يمكن أن تشبع بالبدائل فالحاجة إلى شرب الشاي يمكن إشباعها بشرب القهوة ، والحاجة الى الملابس يمكن أن تشبع بالملابس القطنية او الصوفية
- الحاجات متكاملة : إن إشباع حاجة معينة قد يستلزم استعمال أكثر من سلعة فالحاجة إلى شرب الشاي تصاحبها الحاجة إلى السكر ، والحاجة إلى استخدام السيارة تبعث الحاجة إلى البنزين .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة التقنية الجنوبية
المعهد التقني العمارة
قسم تقنيات المحاسبة

مبادئ الاقتصاد والمالية العامة

المحاضرة الثالثة والرابعة

الطلب

اعداد

مدرس مساعد: ثوره لطيف جاسم

2018 2019

الطلب Demand

مفهوم الطلب :-

يعرف الطلب بأنه (الكميات المختلفة من سلعة ما التي يكون المستهلكين قادرين وراغبين في شراء ها بالأسعار المتاحة في السوق وخلال فترة زمنية معينة) ، وللطلب ركنان هما :

أ-الرغبة في الحصول على سلعة أو خدمة

ب-المقدرة على الشراء

اهمية الطلب: للطلب اهمية كبيرة بالنسبة للمستهلك وللمنتج:

١- اهميته للمستهلك: يهتم المستهلك بتوزيع دخله المحدود بين السلع والخدمات المختلفة بقصد اشباع اكبر عدد ممكن من حاجاته المتنوعة والمتعددة ، فهو يهتم بالعوامل التي تحدد آلمان السلع والخدمات في السوق ، ويهتم بالعرض والطلب لأنهما الآلية التي تحدد الاثمان في الدول التي تعتمد التخطيط

٢- أهميته للمنتج : يهتم المنتج بمعرفة العرض والطلب لعلاقة ذلك الوثيقة بمقدار العوائد التي يحصل عليها مقابل التكاليف التي يتحملها ومن ثم تحديد الربح.

العوامل المؤثرة في الطلب :

١- سعر السلعة موضوعة البحث

٢- أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم

٣- عدد المستهلكين

٤- دخول المستهلكين (مقدار ما يتقاضاه الفرد من دخل)

٥- أسعار السلع البديلة والمكملة

٦- توقعات المستهلكين للأسعار في المستقبل

٧- الظروف المناخية والجغرافية

٨- سياسة الدولة في تقديم الاعانات للفلاحين والدعم لغرض زيادة الطلب على السلع)

قانون الطلب :-

مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فان المستهلك يشتري كمية أكبر من سلعة ما اذا انخفض ثمنها وكمية أقل أذا ارتفع ثمنها (علاقة عكسية) .

جدول الطلب :

هو سلسلة من الكميات التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرانها بالاسعار البديلة الممكنة وخلال فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها . وتكون الكمية المطلوبة دالة للسعر بمعنى أن السعر هو الذي يتغير أولا وعلى ضوء ذلك تتغير الكمية المطلوبة .

ثمن الكيلوغرام / دينار	الكمية المطلوبة
١٠٠	١٠
١٥٠	٩
٢٠٠	٨
٢٥٠	٧

٣٠٠	٦
٣٥٠	٥
٤٠٠	٤

منحنى الطلب :

- هو عبارة عن جدول يوضح الطلب في شكل بياني يمثل الثمن (السعر) على المحور العمودي والكميات المطلوبة من السلعة على المحور الأفقي ،
- ينحدر منحنى الطلب من الاعلى الى الاسفل ومن اليسار نحو اليمين وتفسير ذلك يعود للعلاقة العكسية بين الثمن والكميات المطلوبة وبسبب تناقص المنفعة للوحدات الاضافية المشتراة والمستهلكة، وبالتالي فان المستهلك سوف يرغب بشراء وحدات أضافية عندما ينخفض سعر السلعة .

مرونة الطلب السعرية :

اتعرف بأنها (التغيرات النسبية في الكمية المطلوبة على سلعة ما استجابة للتغيرات النسبية في ثمن السلعة نفسها) ويمكن قياسها بمعرفة معامل المرونة عن طريق القانون التالي ك..

$$\text{المرونة} = \frac{\frac{\text{ك٢ - ك١}}{\text{ك١}}}{\frac{\text{س٢ - س١}}{\text{س١}}}$$

حيث : ك١ = الكمية الأولى س١ = السعر الأول

كم = الكمية الثانية س ٢= السعر الثاني

حالات مرونة الطلب السعرية :

هناك خمس حالات المرونة الطلب السعرية وهي –

١- مرونة طلب متكافئ : وفيها يكون التغير النسبي في الكمية مساوية للتغير النسبي في السعر ، ومعامل المرونة = ١

مثال :

السعر	الطلب
١٠٠	١٠
١١٠	٩

$$\text{المرونة} = \frac{\frac{\text{ك٢ - ك١}}{\text{ك١}}}{\frac{\text{س٢ - س١}}{\text{س١}}}$$

$$\text{المرونة} = \frac{\frac{٩-١٠}{١٠}}{\frac{١١٠-١٠٠}{١٠٠}} = \frac{-١}{١٠} \times \frac{١٠٠}{١٠} = -١ \text{ أي واحد}$$

ملاحظة : تظهر الاشارة بالسالب وهذا يعكس العلاقة بين السعر والطلب (علاقة عكسية)

طلب ذو مرونة عالية : وفيها يكون التغير النسبي في الكمية المطلوبة اكبر من التغير النسبي

في الثمن (السعر) ويكون معامل المرونة أكبر من واحد

مثال :

السعر	الطلب
١٠٠	١٠
١١٠	٨

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\frac{٨-١٠}{١٠}}{\frac{١١٠-١٠٠}{١٠٠}} = \frac{-٢}{١٠} \times \frac{١٠٠}{١٠}$$

$$= \frac{-٢٠٠}{١٠٠} = -٢$$ أي أكثر من واحد

علامة السالب تدل على العلاقة العكسية بين الطلب والسعر

طلب ذو مرونة واطنة : وفيها يكون التغير النسبي في الكمية المطلوبة أقل من التغير

النسبي في السعر ، ويكون معامل المرونة أقل من الواحد

مثال :

السعر	الطلب
١٠٠	١٠
١٢٠	٩

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\frac{٩-١٠}{١٠}}{\frac{١٠٠-١٢٠}{١٠٠}} \times \frac{١٠٠}{١٠} = \frac{-١}{٢٠} \times \frac{١٠٠}{١٠}$$

$$= \frac{-١٠}{٢٠٠} = -\frac{١}{٢} = -٢$$ أي أقل من واحد

علامة السالب تشير الى العلاقة العكسية بين الطلب والسعر

طلب خال من المرونة تماما (**عديم المرونة**):

مهما تغير السعر فأن الطلب لا يتغير ، وهذه الحالة تكون في المواد الضرورية كالملح والدواء ، ويكون معامل المرونة = صفر

منحنى الطلب يكون عموديا على المحور الأفقي .

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\frac{\text{١ - ١}}{\text{١}}}{\frac{\text{٦٠ - ١٠٠}}{\text{١٠٠}}} = \frac{\text{صفر}}{\text{١}} \times \frac{\text{١٠٠}}{\text{٤٠}}$$

$$= \frac{\text{صفر}}{\text{٤٠ -}} \times \frac{\text{١٠٠}}{\text{٤٠}} = \frac{\text{صفر}}{\text{٤٠-}} = \text{صفر}$$

طلب تام المرونة :-أن أي تغير بسيط (قليل) أو بدون تغير في السعر يؤدي الى تغير هائل في الكمية ، ومعامل المرونة يكون لا نهائياً .

مثال

السعر	الطلب
١٠٠	١
١٠٠	٥

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\frac{٥ - ١}{١}}{\frac{١٠٠ - ١٠٠}{١٠٠}} = \frac{٤}{\text{صفر}} \times \frac{١٠٠}{١} = \frac{٤٠٠}{\text{صفر}} = \text{ما لا نهاية}$$

مرونة الطلب الدخلية :

تعرف بانها (درجة التغير أو الاستجابة لعملية الطلب على سلعة معينة من قبل مستهلك ما باسعار معينة نتيجة لتغير دخله ، وخلال مدة زمنية معينة) وتقاس بالقانون الاتي –

ك٢ – ك١

التغير النسبي في الكمية

المرونة الدخلية = ----------

التغير النسبي في الدخل

ك٢ - ك١

_____

ك١

= ----------

د٢ - د١

_____

د١

ملاحظة : أن علامة مرونة الطلب الدخلية مهمة لأنها توضح لنا طبيعة ونوع السلعة وعلى النحو الآتي ::

١- أذا كانت العلامة سالبة (-) ذلك يشير الى العلاقة العكسية بين تغير الدخل وتغير الطلب ، وأن السلعة في هذه الحالة تكون ثانوية أو رديئة

٢- أذا كانت العلامة موجبة (+) ، (١) فقط تعتبر السلعة أعتيادية .

٣-أذا كانت العلامة موجبة (+) ، (أكبر من ١) فان ذلك يعني أن السلعة كمالية.

٤ – أذا كانت العلامة موجبة (+) ، (أقل من ١) فأن السلعة تعتبر هنا ضرورية .

ويمكن توضيح ذلك من خلال الأمثلة الاتية :- (حالات مرونة الطلب الدخلية)

١ – السلع الرديئة أو الثانوية (الملابس المستعملة ، الاثاث القديم)

الدخل الشهري	عدد القطع المشتراة
٥٠	٤
١٠٠	٢

$$\text{المرونة الداخلية} = \frac{\frac{٤-٢}{٤}}{١٠٠-٥٠} = \frac{-٢}{٤} \times \frac{٥٠}{-١٠٠} = \frac{-١}{٢}$$

الاشارة سالبة / لأن المستهلك عند زيادة دخله يتجه الى شراء المواد الجديدة

٢-السلع الاعتيادية : (الكتب مثلا)

مثال

الدخل الشهري	عدد الكتب المشتراة
١٠٠	٢
١٥٠	٣

٢-٣

_____

٢

المرونة الداخلية = ---------- = ------- X ---------- = ------- = ١ موجب واحد

١٠٠-١٥٠ ٢ ٥٠ ١٠٠

_____

١٠٠

٣-السلع الكمالية : (المجوهرات مثلا)

مثال

الدخل الشهري	عدد قطع الموجوهرات المشتراة (الطلب)
١٠٠	١
٣٠٠	٤

١-٤

_____

١

المرونة الداخلية = ---------- = ------- X ---------- = ------- = ١,٥ موجب اكبر من واحد

١٠٠-٣٠٠ ٢ ٢٠٠ ٢٠٠

_____

١٠٠

٤-السلع الضرورية (الخبز مثلا)

الدخل اليومي / دينار	عدد أرغفة الخبز
١٠٠٠	١٠
١٥٠٠	١١

المرونة الداخلية = $\frac{\text{١١-١٠}}{\text{١٠}} \div \frac{\text{١٥٠٠-١٠٠٠}}{\text{١٠٠٠}} = \frac{\text{١}}{\text{١٠}} \times \frac{\text{١٠٠٠}}{\text{٥٠٠}} = \text{٠,٢٠}$ او $\frac{\text{١}}{\text{٥}}$ موجب اقل من واحد

مرونة الطلب المتقاطعة:

توضح هذه المرونة العلاقة بين السلع المختلفة ، فإذا كانت لدينا سلعتان أ، ب فالمرونة المتقاطعة للسلعة (١) بالنسبة للسلعة (ب) تعرف بانها (النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة من السلعة (١) مقسوما على التغير النسبي في سعر السلعة (ب) ، ويمكن تمثيل ذلك رياضيا :-

$$\text{م أ ب} = \frac{\frac{\text{ك ٢ أ - ك ١ أ}}{\text{ك ١ أ}}}{\frac{\text{س٢ ب - س١ ب}}{\text{س ١ ب}}}$$

وهناك حالتان :

١- السلع البديلة (الألبسة القطنية والصوفية)

سعر المتر من قماش الصوف(ب)/ دينار الطلب من قماش القطن (أ)/متر

٢ ١٠

٣ ٢٠

١٠-٢٠

١٠

م أ ب = ---------- = ------- X --------- = ---------- = ٢ موجب

٢-٣ ١٠ ١ ١٠

٢

٢- السلع المتكاملة (الشاي والسكر)

سعر كغم / الشاي / دينار الطلب على السكر / كغم

٢ ٤

٤ ٢

٤-٢

٤

م أ ب = ---------- = ------ X ------ = ----- = - ----- سالب

٢-٤ ٤ ٢ ٨ ٤

٢

أن ارتفاع سعر كيلو غرام من الشاي سوف يؤدي الى التقليل من الطلب على الشاي ومن ثم أنخفاض الطلب على السكر ، فالعلامة بينهما عكسية (يعني بين السعر والطلب) و عليه فأن ارتفاع ثمن الشاي سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السكر.

العوامل المؤثرة في مرونة الطلب

تتأثر مرونة الطلب بعدة عوامل أهمها :-

١- **مدى أهمية وضرورة السلعة (أو الخدمة) للمستهلك :** كلما كانت السلعة ضرورية وملحة لسد حاجة المستهلك كانت مرونتها واطنة

٢- **توفر البدائل :** كلما توفرت البدائل لسلعة معينة كانت مرونتها عالية ، وكلما انخفضت درجة التعويض تناقصت المرونة .

٣- **درجة تكامل السلعة مع سلعة أخرى :** في حالة السلع المكملة لبعضها تكون المرونة أقل ، ويكون الطلب على هذه السلع غير مرن ، كما هو الحال في مادتي السكر والشاي ووقود البانزين والسيارات

٤- **أمكانية تأجيل الاستهلاك :** أذا كان بالامكان تأجيل استهلاك مادة معينة تكون مرونتها عالية واذا كان استهلاكها عاجلا تكون مرونتها قليلة .

٥- **نسبة ما ينفق على سلعة معينة من مجموع دخل الفرد :** اذا كانت النسبة كبيرة كشراء السلع المعمرة تكون المرونة عالية ، وأن كانت نسبة ما ينفق قليلة كشراء الصحف تكون

٦- **المرونة واطئة مستوى الدخل :** تكون المرونة واطئة لذوي الدخول العالية ، وعالية لذوي الدخول الواطئة .

لماذا ندرس مرونة الطلب ؟

أن دراسة و معرفة مرونة الطلب على السلع والخدمات المختلفة مهمة (للمنتج ، والمستهلك ، وللدولة).

١- للمنتج : أن مرونة الطلب مهمة للمنتج لانه يحدد من خلالها اسعار السلع ومقدار الربح الذي يحصل عليه ، ففي السلع ذات المرونة العالية فأن زيادة السعر يؤدي انخفاض الربح بسبب انخفاض المبيعات . أما في السلع ذات المرونة الواطئة فان زيادة السعر تؤدي الى زيادة الربح لأن المبيعات لا تنخفض بدرجة كبيرة لأن السلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها .

٢- **للدولة** : تكون مرونة الطلب والتعرف عليها مهم جدا من حيث –

أ- زيادة ايراداتها من الضرائب في حالة فرض الضريبة على السلع ذات المرونة الواطنة .

ب-منافسة السلع الأجنبية : من خلال تقديم الدعم والاعانة للصناعات الوطنية وبخاصة في السلع ذات المرونة العالية ، وفرض رسوم وضرائب على البضاعة الأجنبية

ج- معالجة العجز في ميزان المدفوعات : من خلال زيادة الصادرات من السلع المحلية وتقليل الاستيراد

د - خدمات المنافع العامة : لابد أن تكون الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والغاز باشراف الدولة أو تحت تصرفها منعا للاحتكار من القطاع الخاص لأن مرونة الطلب عليها واطئة .

ت-للمستهلك تؤدي معرفة مرونة الطلب على السلع والخدمات الى مساعدة المستهلك في توزيع دخله بين السلع والخدمات وبشكل عقلاني لتحقيق أكبر منفعة ممكنة من أنفاق دخله المحدود .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة التقنية الجنوبية

المعهد التقني العمارة

قسم تقنيات المحاسبة

مبادئ الاقتصاد والمالية العامة

المحاضرة الخامسة

العرض

اعداد

مدرس مساعد: ثوره لطيف جاسم

2019

2018

العرض Supply

مفهوم العرض :

يعرف بانه (الكميات المختلفة من سلعة ما، يكون البائعون راغبين ومستعدين لبيعها بالأسعار البديلة المختلفة وفي فترة زمنية معينة مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها وتكون الكمية المعروضة دالة في السعر ، بمعنى أن السعر يتغير أولا وعلى ضوء ذلك تتغير الكميات المعروضة).

العوامل المحددة للعرض :

١- سعر السلعة المعينة: عندما يرتفع سعر السلعة يزداد العرض مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها

٢- الظروف الطبيعية : عندما تكون ملائمة يزداد العرض وبخاصة في الانتاج الزراعي حيث يزداد عرض المنتوجات الزراعية في المواسم الممطرة.

٣- الفن الانتاجي السائد (التكنلوجيا المستخدمة في الانتاج) : أذا كانت متطورة وحديثة يزداد العرض ، وأذا كانت بدائية يكون العرض أقل .

٤- تكاليف الانتاج : أذا كانت تكاليف أنتاج الوحدة الواحدة مرتفعة يكون أنتاج السلعة محدودة ويقل عرضها.

٥- توقعات المنتجين حول الاسعار في المستقبل : أذا كان التوقع بالزيادة يقل العرض في الوقت الحاضر ، واذا كان التوقع بالانخفاض في المستقبل يقوم المنتج بزيادة العرض .

٦- عدد المنتجين والطاقة الانتاجية : أن زيادة عدد المنتجين والطاقة الانتاجية يؤدي الى زيادة العرض .

٧- الفترة الزمنية : وهي من العوامل المحددة للعرض وبخاصة في المنتوج الزراعي حيث أن زيادة عرض مادة غذائية يتطلب فترة زمنية (موسم زراعي)

الغرض زيادة عرض الحبوب مثلا

قانون العرض : Supply Law

مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فأن البائعون يعرضون كمية أكبر من سلعة ما أذا أرتفع ثمنها وكمية أقل اذا انخفض ثمنها (العلاقة طردية) .

جدول العرض : هو سلسلة من الكميات التي يكون البائعون مستعدين لعرضها مقابل الاسعار المختلفة المتاحة في فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى على حاله ، وتكون الكمية المعروضة دالة للسعر بمعنى أن السعر هو الذي يتغير أولا وعلى ضوء ذلك تتغير الكمية المعروضة وكما موضح في أدناه :

ثمن كيس الحنطة / دينار	الكمية المعروضة
١	صفر
٢	١
٣	٢
٤	٣
٥	٤

منحنى العرض : هو عبارة عن جدول يوضح العرض في شكل بياني يمثل (السعر) على المحور العمودي والكميات المعروضة من السلعة على المحور الأفقي .

- ينحدر منحنى العرض من الأسفل إلى الأعلى نحو اليمين وتفسير ذلك يعود للعلاقة الطردية بين الثمن والكميات المعروضة ، كما أن ارتفاع السعر يحفز البائعين الحاليين على زيادة عرض السلعة كما أنه يحفز بائعين جدد على دخول السوق ولذلك يزداد العرض .

مرونة العرض السعرية :

تعرف بانها (هي مدى التغيرات النسبية في الكميات المعروضة لسلعة ما كاستجابة التغيرات النسبية في ثمن السلعة نفسها ويمكن قياسها بمعرفة معامل المرونة عن طريق القانون التالي :

$$\text{معامل مرونة العرض (م)} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

هناك خمسة حالات لمرونة العرض السعرية وهي :.

١- **مرونة عرض متكافئ -:** عندما يكون التغير النسبي في الكمية المعروضة لسلعة ما مساويا للتغير النسبي في الثمن ويكون معامل المرونة يساوي (١)

- التغير النسبي في الكمية = التغير النسبي في السعر
- معامل المرونة = ١

٢- **عرض مرن :** عندما يكون التغير النسبي في الكمية المعروضة لسلعة ما أكبر من التغير النسبي في الثمن ويكون معامل المرونة أكبر من (١)

- التغير النسبي في الكمية المعروضة اكبر من التغير النسبي في السعر
- معامل المرونة اكبر من واحد

٣- **عرض غير مرن :** عندما يكون التغير التسيي في الكمية المعروضة لسلعة ما أصغر من التغير النسبي في ثمن السلعة ويكون معامل المرونة أصغر من (١)

- التغير النسبي في الكمية المعروضة أصغر من التغير النسبي في السعر
- معامل المرونة أقل من واحد

٤- **عرض عديم المرونة :** عندما لا تتغير الكمية المعروضة مهما تغير الثمن ويكون معامل المرونة مساويا للصفر مثل بعض المنتجات الزراعية التي تنتج في فصول معينة ويصعب خزنها .

- مهما تغير السعر لا تتغير الكمية
- معامل المرونة = صفر

٥- **عرض تام المرونة :** تتوفر كميات غير محدودة للبيع من سلعة معينة وبسعر معين ولا تعرض أي كمية مهما كانت قليلة بسعر أقل من السعر السائد ويكون معامل المرونة (&) مثل المياه المعدنية من الينابيع .

- وفيها تكون الكميات غير محددة والسعر ثابت
- معامل المرونة ما لا نهاية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة التقنية الجنوبية
المعهد التقني العمارة
قسم تقنيات المحاسبة

مبادئ الاقتصاد والمالية العامة

المحاضرة السادسة

الانتاج وعناصره

اعداد

مدرس مساعد: ثوره لطيف جاسم

2019 2018

الإنتاج وعناصره:

مفهوم الإنتاج: هو النشاطات التي يتم فيها تحويل الموارد الاقتصادية الى خدمات وسلع، كما يعرف بانه عملية تحويل اثنين أو أكثر من المصادر الأولية الى واحد أو أكثر من المنتجات.

ويعرف أيضا بأنه عملية خلق المنفعة أو زيادتها.

أشكال الإنتاج : يقسم الى خمسة أقسام

١- لمنفعة الشكلية أي تغير في شكل عوامل الإنتاج للحصول على سلعة أو خدمة يحتاجها المستهلكون.
٢- المنفعة المكانية أي تغير مكان المادة وذلك عند نقل السلعة من مكان إلى أخر تكون فيه السلعة أكثر نفعا للمستهلك.
٣- المنفعة الزمانية (خزن المادة) ويجري استخدام هذه الصيغة كثيرا في الزراعة، حيث يجري خزن المحاصيل الزراعية (كالحنطة) في موسم وفرتها بعد الحصاد ثم الاستفادة منها في مواسم أخرى
٤- المنفعة الحيازية و هي عملية حيازة السلعة من قبل شخص ينتفع بها كثيرا مثل نقل ملكية العقارات والأراضي التي يقوم بها الوسطاء بين البائعين والمشترين، وهذه الصيغة مشروطة بزيادة منفعة أحد الطرفين.
٥- الخدمات الشخصية المباشرة ويقصد بها خدمات الطبيب والمحامي والمدرس وربة البيت وغيرها، وكان الاقتصاديون الأوائل يرفضون اعتبار هذه الخدمات من ضمن عملية الإنتاج لكونها لاتعطي إنتاجا ماديا مباشرا باعتبار أن الإنتاج هو خلق المنفعة.

عناصر الإنتاج:

أولا : الأرض :

ويقصد بهذا المفهوم وما فيها من معادن، مياه جوفية ، متحجرات وما عليها من البحار والمحيطات، الأشجار، أشعة الشمس.

خصائص الأرض:

١- الأرض هبة مجانية ولايمكن تحديد قيمها إلا بعد أن تستغل في مشاريع صناعية أو زراعية

٢- الأرض لاتفنى ولا تفند باقية على عكس السلع الإنتاجية الأخرى.

٣- الأرض محدودة الكمية (ثابتة) لا يمكن زيادتها

٤- الأرض تتفاوت في نوعيتها وتجانسها.

٥- خضوع الأرض لقانون تناقص الغلة

قانون تناقص الغلة :

يشرح العلاقة بين عنصر إنتاجي متغير وإنتاجه وله تأثير على الإنتاج الزراعي والصناعي . (إذا أضيفت كميات متساوية من عنصر إنتاجي متغير الى عنصر إنتاجي ثابت او أكثر فان الإنتاج الكلي سوف يزداد بصورة مطردة في البداية وكلما أضفنا وحدات أضافية جديدة من عنصر الإنتاج المتغير إلى أن يصل إلى حد معين يبدأ بعدها الإنتاج الكلى بالازدياد ولن بصورة متناقصة مع كل وحدة أضافية من عنصر الإنتاج المتغير ثم يبدأ بعدها الإنتاج الكلي بالتناقص المطلق).

شروط قانون الغلة المتناقصة:

أولا: المرحلة الأولى : تزايد الغلة المطلق : الإنتاج الكلي ، الإنتاج المتوسط، الإنتاج الحدي يزداد.

ثانيا: المرحلة الثانية : تناقص الغلة (افضل مرحلة للإنتاج) لأنها توفر المستوى الأمثل من عنصر الإنتاج المتغير للحصول على أعلى مستوى من الإنتاج.

ثالثا : المرحلة الثالثة : تناقص الغلة المطلق : الإنتاج الكلى ، الإنتاج المتوسط، الإنتاج الحدي ينخفض.

ثانيا – العمل :

- المجهود الإداري الذي يقوم به الإنسان في سبيل إنتاج السلع والخدمات.
- يعتمد حجم العمالة وقوة العمل على عدد سكان الدولة في سن العمل.
- تتحدد قوة العمل بعد استبعاد الأطفال والمرضى والمقعدين.

كفاءة العمل : مقدرة العامل على إنتاج السلع والخدمات بوقت اقل دون أن يؤثر ذلك على نوعية السلعة المنتجة

- **العوامل المؤثرة في كفاءة العمل:**

١- مستوى التعليم والتدريب العملي.

٢- الظروف الحياتية

٣- الرغبة في المهنة.

٤- عوامل إنتاج أخرى.

٥- ظروف العمل.

تقسيم العمل : هو تقسيم عملية إنتاج السلع الى مهمات متخصصة بشكل دقيق

مزايا تقسيم العمل:

- زيادة براعة كل عامل .
- توفير الزمن الضائع
- اختراع عدد كبير من الالات.

مساوي تقسيم العمل:

- تلوث الجو وزيادة الضجيج في المناطق الصناعية
- شدة التخصص تؤدي الى البطالة في انخفاض الطلب على السلعة للعامل
- إن القيام بعملية إنتاجية طيلة الوقت يؤدي الى ملل العامل ويؤثر في القابلية الذهنية

ثالثا – رأس المال:

الأموال المادية التي سبق إنتاجها التي تستخدم لإشباع الحاجات بصورة مباشرة بل لإنتاج أموال أخرى تشبع حاجات المستهلكين.

- رأس المال الثابت : (المكائن، المباني التي تستخدم عدة مرات في العملية الإنتاجية دون الحاجة إلى تغييرها مرة أخرى.

- رأس المال المتداول : الأموال التي تستخدم لمرة واحدة في الإنتاج (كالمواد الأولية).

- رأس المال المنتج : الأموال التي تستخدم لإنتاج أموال تشبع حاجات المستهلكين بشكل مباشر.

- رأس المال المستهلك : هي الأموال التي يستخدمها المستهلك لإشباع حاجاتهم المباشرة (الملبس، المسكن، الأغذية).

- رأس المال المتخصص : السلع والموجودات التي تستخدم في عملية إنتاجية محددة مثل المكائن الإنتاجية المتخصصة
- رأس المال غير المتخصص : الذي يمكن استخدامه أكثر من عملية إنتاجية (كالأبنية ووسائط النقل).
- رأس المال النقدي : الأموال اللازمة لتمويل ولإتمام العملية الإنتاجية ، كتسديد أجور العمال وشراء المواد الأولية وتسديد تكاليف النقل.
- رأس المال العيني : فهو السلع التي تستخدم في العملية الإنتاجية والتي لا تستهلك بسرعة كالأبنية والآلات.

رابعا ـ التنظيم :

هو عملية جمع عناصر الإنتاج (الأرض ، العمل، رأس المال بالنسب المعنوية للحصول على إنتاج معين بهدف الحصول على الربح ويمتاز بكونه عامل مكمل لتلك العناصر الأخرى.

- **دور المنظم:**

يتحدد في تنظيم العملية الإنتاجية من خلال اتخاذ القرارات وتحمل المخاطر وتحديد كمية وأسلوب الإنتاج والتوجيه الإداري للمشروع وتطويره.

١- التوجيه الإداري : القدرة على تحديد المسؤوليات الإدارية في المشروع وتعيين الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ سياسة المشروع

٢- تحمل المخاطر: من خلال استخدام أسلوب التنبوء استنادا الى أسس علمية وهذا يؤدي الى تحديد الإنتاج والأسعار والتسويق.

٣- تطوير المشروع تطوير المكائن والمعدات المستخدمة فيه وتحسين أبنيته ونوعية إنتاجه مع تقليل الكلفة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة التقنية الجنوبية

المعهد التقني العمارة

قسم تقنيات المحاسبة

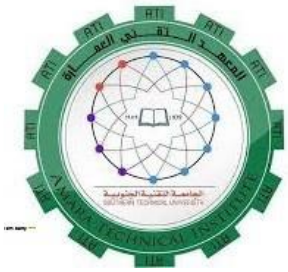

مبادئ الاقتصاد والمالية العامة

المحاضرة السابعة

السياسات المالية

اعداد

مدرس مساعد: ثوره لطيف جاسم

2018 2019

السياسات المالية

تعتبر السياسات المالية والتمويلية والزراعية وسياسات الصرف الأجنبي هي الأدوات المتاحة للحكومة ، والتي يمكن أن تستخدمها في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحفيز التنمية ، والسياسة المالية تسمى أحيانا بسياسة الميزانية وهذه السياسة تنطوي على جميع الإجراءات المتعلقة بمستوى وهيكل الايرادات والنفقات الحكومية تشمل جميع الضرائب والايرادات غير الضريبية التي تتدفق على خزينة الحكومة مثل أرباح المنشات وأقتراض الخزينة المحلي .

يتم تنفيذ السياسة المالية عن طريق جانبي الميزانية الحكومية وهما الضرائب او النفقات الحكومية ، وتنقسم صناعة السياسة المالية بين وكالتين :

١- وزارة المالية : تخول لها مسؤولية تنفيذ السياسة الضريبية والقرارات المتعلقة بالاستهلاك الحكومي .

٢- وزارة التخطيط تسيطر على القرارات المتعلقة بنفقات الحكومة الرأسمالية . ويشيع تقسيم المسؤولية هذه بين الوزارتين في الدول النامية بحيث أدت بالاقتصاديين وصانعي السياسة الى حصر السياسة المالية بوزارة المالية والسياسة التنموية في وزارة التخطيط

السياسة التنموية :

وهي السياسة التي تهتم باحداث تغيرات هيكلية جذرية في الاقتصاد من خلال اتخاذ جملة من الاستراتيجيات والإجراءات التنموية بغية نقل ذلك الاقتصاد من حالة التخلف الى حالة التقدم .

السياسة المالية الخارجية : وهي السياسة التي تهتم بتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد من خلال حركة التجارة الخارجية ووضع ميزان المدفوعات مع بقية دول العالم .

مفهوم السياسة المالية

هي التدابير والإجراءات التي تعتمدها الدولة من أجل تحديد وتنظيم أيراداتها وتوجيه مصادر أنفاقها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية

أهمية السياسة المالية

تحتل السياسة المالية بشقيها الإنفاقي والتمويلي (النفقات والايرادات) أهمية كبيرة في حياة الشعوب لما لها من أثر في مستوى الدخول وتوزيعها بين طبقات المجتمع ، وهي من الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية .

وتتدخل الدولة في السياسة المالية للأسباب الاتية :.

- عدم قدرة القطاع الخاص على أشباع كل حاجات الفرد في المجتمعات الحديثة وبخاصة في مجال الخدمات .
- قيام القطاع الخاص بانتاج سلع تدر عليه أرباح مهما كان ضررها .
- توجيه القطاع الخاص للأستثمار الأمثل للموارد .
- تتدخل الدولة للحد من ظاهرتي البطالة والتضخم .

وسائل السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على ركنين أساسيين هما :-

أولا : الايرادات العامة : ويقصد بها الأموال التي تحصل عليها الدولة للقيام بنشاطاتها. وهناك ثلاث مصادر أساسية للأيرادات هي :-

١- الضرائب والرسوم

الضرائب : مصدر أساسي لأيرادات الدولة ، وهي فريضة الزامية ينفعها الممول للدولة بغض النظر عن الفوائد التي يحصل عليها من الخدمات العامة التي تقدمها .

أ- الضرائب المباشرة ، التي تفرض مباشرة على الدخول . على السلع

ب-الضرائب غير المباشرة ، الضرائب الكمركية والتي تفرض المستوردة .

فضلا عن كون الضريبة وسيلة من وسائل تمويل الميزانية العامة فأنها أداة تستعملها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

الرسوم : الرسم هو مبلغ من المال يدفعه الفرد عند مراجعة دوائر الدولة كرسوم التسجيل العقاري ، أي أنه يدفع مقابل خدمة معينة .

٢- القروض :

وتؤخذ من الأفراد ، الدولة ، المؤسسات الاقتصادية والدولية ..وتلجا الدولة إلى القروض عندما :-

أ- عندما تعجز إيراداتها الاعتيادية (الضرائب والرسوم ، دخل الدولة من ممتلكاتها)عن تغطية نفقاتها .

ب-عندما لا تتوافق من حيث الزمن الإيرادات مع النفقات

٣- **دخل الدولة من ممتلكاتها**: ويشمل إيرادات المعامل والمصانع واستغلال الموارد الطبيعية ، ويكون الايراد كبيرا في هذا الجانب في الدولة ذات الملكية العامة .

ثانيا : النفقات

تعرف النفقات على أنها مصروفات من ميزانية الحكومة ومنها النفقات الدورية مثل رواتب الموظفين المدنيين والصيانة والنفقات العسكرية ومدفوعات سعر الفائدة وأعانة المنشات الحكومية التي تواجه عجزا وكذلك النفقات الرأسمالية مثل نفقات بناء قنوات الري والطرق والمدارس والمشتريات غير الحكومية .

وتشمل النفقات ما يلي :-

١- الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة إلى موظفيها .

٢- المنح والاعانات النقدية (الرعاية الاجتماعية ، وشبكة الحماية الاجتماعية) .

٣- مستلزمات الدولة من السلع الاستهلاكية المكتبية ، الادوية .. الخ) والإنتاجية التي تدخل في تقديم الخدمات وأقامة الطرق والجسور .

٤- سداد الدولة الأصل القرض وفوائده .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة التقنية الجنوبية

المعهد التقني العمارة

قسم تقنيات المحاسبة

مبادئ الاقتصاد والمالية العامة

المحاضرة الثامنة

السياسة النقدية وادواتها

اعداد

مدرس مساعد: ثوره لطيف جاسم

2019 2018

السياسة النقدية وأدواتها :

تتمثل مقدرة البنك المركزي على التحكم في كمية النقود المعروضة أو السيولة النقدية المتوفرة في الاقتصاد الوطني في السلطة الممنوحة له لتغيير سعر الفائدة، سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني و عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء السندات الحكومية)، وتعرف هذه المتغيرات بادوات السياسة النقدية ، أو هي الأدوات التي يستطيع البنك المركزي بواسطتها التحكم في كمية النقود المعروضة .

أي أن السياسة النقدية ما هي الا السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير في السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني وتتمثل أدواته في تحقيق ذلك في الأدوات الأربع المشار اليها أعلاه . وفي ما يلي تعريف موجز لكل من هذه الادوات :

١- **سعر أو معدل الفائدة** : وهو السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الأفراد . أي أنه سعر الفائدة الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند منحها القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد ، وهو ما يحصل عليه الافراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية .

٢- **سعر أو معدل الخصم** : وهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع البنوك التجارية حيث أن معدل الفائدة هو السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الأفراد أما معدل الخصم فهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع البنوك التجارية

٣- **نسبة الاحتياطي القانوني** : وهي النسبة التي لابد من أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تودع فيه ، هذه النسبة يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة ، وتكون هذه النسبة في الحد الأدنى للاحتياطي الذي يحتفظ به أي بنك تجاري دون تمييز .

٤- **عمليات السوق المفتوحة** : ويتمثل ذلك في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية فيما يسمى بالسوق المفتوحة بهدف التأثير المباشر في حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية . فعند قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية سيزيد من الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى تلك البنوك ويمدها بقدرة جديدة على الاقراض مما يؤدي عند منح الائتمان الى زيادة عرض النقود . تساعد أدوات السياسة النقدية الأربع السابق ذكرها البنك المركزي في التأثير في حجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك التجارية للأفراد والمؤسسات المختلفة عن طريق التأثير في الاحتياطات النقدية الفائضة لدى هذه البنوك وبالتالي فأن التأثير النهائي سيكون على حجم كمية النقود المعروضة في الاقتصاد الوطني .

طرق التحكم في مقدار عرض النقود

هناك مجموعة من الوسائل التي تستعملها المصارف التجارية للتحكم في مقدار عرض النقود منها:

١- تنظيم حجم أصدار النقود .

٢- تحديد نسبة الاحتياطى القانوني الذي يجب أن تحتفظ به المصارف التجارية .

٣- شراء او بيع سندات الخزينة .

٤- تحديد سعر أعادة الخصم .

هناك ظاهرتان تحدثان نتيجة اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها هما:.

أولا : التضخم النقدي

ثانيا : الانكماش النقدي

أولا : التضخم

١- ماهية التضخم :

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما.

أولا : التضخم النقدي

يعرف بأنه أرتفاع في المستوى العام للأسعار ناجم عن زيادة في عرض النقود لا تتناسب مع الزيادة في حجم المبادلات الاقتصادية ، أو هو أنخفاض في حجم المبادلات الاقتصادية لا يقترن بأنخفاض عرض النقود . ، والسبب الرئيس للتضخم النقدي : عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها . وينشأ عدم التوازن من :-

- الزيادة في الاصدار النقدي مع بقاء حجم المبادلات على حاله .
- أنخفاض حجم المبادلات الاقتصادية وعدم انخفاض عرض النقود .

أنواع التضخم النقدي:

يميز الاقتصاديون بين أربع أنواع التضخم هي :-

١- المكشوف : الذي يتصف بارتفاع معدل الاسعار فوق معدل الزيادة في عرض النقود
٢- الخفي : ارتفاع معدل الاسعار بنسبة أقل من نسبة زيادة عرض النقود .

٣- الدوري : هو الذي يرافق الدورات الاقتصادية .

٤- العرضي : ينشأ في حالة الازمة الاقتصادية أو المالية .

معالجة التضخم النقدي:

وتتم من خلال الاتي :-

أولا : تقليل عرض النقود عن طريق :-

١- زيادة الضرائب المباشرة على الدخول .

٢- بيع السندات الحكومية للجمهور .

٣- رفع سعر أعادة الخصم .

٤- رفع نسبة الاحتياطي القانوني .

٥- تقليل الانفاق الحكومي .

٦- فرض الادخار الإجباري .

٥- تخفيض الأجور والرواتب .

٦- بيع الذهب وممتلكات الدولة للجمهور .

ثانيا : زيادة المعروض من السلع والخدمات :-

١- تقييد الاستهلاك

٢- تشجيع الاستثمار المحلي

٣- زيادة أستيراد السلع من الخارج

ثانيا : **الانكماش النقدي** :

هو انخفاض عرض النقود قياسا بحجم المبادلات الاقتصادية وأهم مظاهره انخفاض المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات كل من الانتاج والاستهلاك والاستثمار والاستخدام وبخاصة استخدام العمل مما يؤدي الى البطالة و معالجة الانكماش النقدي :

تتم معالجته بالاجراءات الاتية :-

١- زيادة الإنفاق الحكومي .

٢- زيادة عرض النقود عن طريق :-

أ. تخفيض سعر المادة .

ب. شراء السندات الحكومية من الجمهور .

ج. تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف .

٣- تخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

٤- تشجيع الاستثمار لغرض خلق فرص عمل جديدة .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة التقنية الجنوبية
المعهد التقني العمارة
قسم تقنيات المحاسبة

مبادئ الاقتصاد والمالية العامة

المحاضرة التاسعة

الدخل القومي والناتج القومي

اعداد

مدرس مساعد: ثوره لطيف جاسم

2019 2018

الدخل القومي والناتج القومي:

تعريف الدخل القومي: صافي قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل مواطني قطر معين وخلال سنة

الدخل القومي في البلدان الاشتراكية: يتضمن قيم السلع المادية المنتجة زائدا تلك الخدمات التي لها علاقة مباشرة مثل خدمات النقل

الدخل القومي في البلدان الرأسمالية: يتضمن قيم السلع المادية زائدا قيم كل الخدمات وعلى اختلاف أنواعها.

أهمية الدخل القومي

تهتم الدول بإحصاءات الدخل القومي لمعرفة ما يلي : -

١- مدى التطور الذي حققته عبر السنين.
٢- درجة الرخاء الاقتصادي.
٣- مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج القومي.
٤- توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج التي ساهمت في تكوينه العولم
٥- أوجه إنفاق الدخل المختلفه
٦- تستخدم هذه الإحصاءات في التخطيط والاستقصاء عن مسيرة هذه المتغيرات في المستقبل.

الإنتاج النهائي والإنتاج الوسيط:

الإنتاج النهائي : السلع والخدمات التي يحصل عليها لإشباع حاجاتهم بصورة مباشرة مثل الخبز او الملابس والأدوية وليس لدمجها أو إضافتها أو تحويلها الى سلع وخدمات أخرى. (استخدام مباشر)

الإنتاج الوسيط : هي تلك المنتجات التي تدخل في إنتاج منتجات اخرى فمثلا الغزول تشتريها معامل النسيج لتحويلها إلى أقمشة والطحين تشتريه المخابز لتحويله الى خبز.

ـ الناتج المحلي الإجمالي: مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود السياسية البلد معين قام بإنتاجها مواطنو البلد والأجانب المقيمين فيه (متضمنا الاندثار) خلال سنة

-الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي-عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية العاملة في القطر + عوائد مواطني القطر المعني (العاملين في الخارج ورؤوس أموالهم).

أو هو عبارة عن القيمة النقدية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجها اقتصاد معين خلال سنة

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – الاندثار (استهلاك رأس المال).

هناك نوعان من الثمن يدخلان في احتساب الناتج القومي هما:

١- ثمن السوق = الناتج القومي بثمن عوامل الإنتاج + الضرائب غير المباشرة – الإعلانات

٢- ثمن عوامل الإنتاج = الناتج القومي بثمن السوق – الضرائب غير المباشرة + الإعانات

<u>هل يتطابق حجم المعاملات الجارية في قطر معين عادة مع الإنتاج الحقيقي له، فقد يكون هناك زيادة أو نقص فيجب أن نتخذ بعض الإجراءات الاتية:</u>

١- إن حجم المعاملات تكون من المنتجات الوسيطة والمنتجات النهائية في حين يشتمل الناتج القومي على المنجات النهائية، وعليه عند احتساب الدخل القومي لابد من طرح قيمة المنتجات الوسيطة من حجم المعاملات تجنبا لتكرار الحساب

٢- الاستهلاك المباشر للمنتجات ويعني ذلك أن جزاءا من الناتج القومي يستهلك مباشرة دون أن يكون موضوعا للمبادلة في السوق ، ففي البلدان النامية مثلا يخصص المزارعون جزاء من منتجاتهم للاستهلاك العائلي وما يفيض يكون موضوعا للمبادلة في السوق، و عليه فان

نفقات الاستهلاك المباشر لابد أن تضاف الى الناتج القومي، وكذلك خدمات ربات البيوت يجب أن تضاف الى حساب الناتج القومي الإجمالي

٣- الخزين تغيرات الخزين زيادة أو نقصانا، لا نضيف إلى الناتج القومي في حالة زيادة الخزين وان نخصم من المخزون في حالة النقص.

طرق احتساب الدخل القومي:

أولا. طريقة المدخولات (المقبوضات) : أي مكافآت عناصر الإنتاج التي يحصل عليها مالكو عناصر الإنتاج (الأجور ، الفوائد، الأرباح) وتقسم هذه العوائد الى قسمين بحسب المصادر التي كونتها

- **مصدر العمل :** الأجور والرواتب المدفوعة للعمال والمستخدمين والموظفين في القطاع العام والخاص والمختلط
- **مصدر الملكية :** مايحصل عليه المالكون من ربح (إيجار) وفوائد وأرباح وهناك نوع من المدخولات ينشأ عن التملك والعمل.

ثانيا :طريقة النفقات:مجموع النفقات على السلع والخدمات المنتجة في قطر معين خلال سنة وتقسم هذه الى انفاق استهلاكي وانفاق استثماري.

ثالثا :طريقة الإنتاج أو (القيمة المضافة) : عبارة عن قيمة المخرجات مطروحا منها قيمة المدخلات

كل مرحلة تضاف اليها قيمة جديدة ، وعليه فإن احتساب مجموع القيم المضافة يعطينا الناتج القومي بدون أن تقع في خطا احتساب لبعض القيم الوسيطة أكثر من مرة واحدة أي لتجنب (الازدواجية والتكرار في احتساب بعض القيم).

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة التقنية الجنوبية
المعهد التقني العمارة
قسم تقنيات المحاسبة

مبادئ الاقتصاد والمالية العامة

المحاضرة التاسعة

النقود

اعداد

مدرس مساعد: ثوره لطيف جاسم

2019 2018

النقود واهميتها

تعرف النقود بأنها (أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيلة لتسديد الديون) ويعرفها احد الاقتصاديين بأنها (أي شيء مقبول قبولا فوريا كمدفوعات انية أو اجلة) . في حين عرفها اخرون (آنها اي شيء يستخدم كوسيط للمبادلة) نستدل من هذه التعاريف أن الاقتصاديين يركزون في تعريفهم للنقود على وظائفها .فالنقود تتميز بالقبول العام في أي مجتمع .

وهناك عدة أنواع من النقود تتمثل بالنقود الورقية والنقود المعدنية ونقود الودائع.

وظائف النقود :

أولا : الوظائف الاستاتيكية للنقود .

أ- النقود كوحدة حساب أو وسيلة لقياس السلع والخدمات.

المقصود بالنقود هي الوسيلة النقدية التي تستخدم في التعبير العددي عن قيم السلع والخدمات بمعنى أنها تسمح بتحديد عدد الوحدات النقدية التي تدفع للحصول على السلع والخدمات

ب-النقود وسيط للتبادل تستخدم النقود كوسيلة لتسهيل عملية البيع والشراء فهي أداة تمنح صاحبها القدرة على شراء أي سلع أو خدمة .

الوظائف الديناميكية

أ- النقود أداة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ويقصد بهذه الوظيفة أن النقود لها دور حركة الاستثمار والانتاج والدخل والاستخدام والاسعار .

ب. النقود أداة لاعادة توزيع الدخول ترتبط هذه الوظيفة ارتباطا وثيقا بالتغيرات الحاصلة في قيمة النقود اي قوتها الشرائية أي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة من النقد بذلك يتوقف على مستوى الأسعار المعروضة في الأسواق .

ج- النقود أداة للهيمنة الاقتصادية :تلعب النقود دورا هاما في النشاط الاقتصادي في حالة زيادتها ودورا أقل في حالة نقصانها . على سبيل المثال العلاقة الوثيقة بين الأئتمان الذي وفرته البنوك لرجال الأعمال وبين التطور الصناعي الذي شهدته الأقطار الأوربية خلال القرن التاسع عشر

فقد كان لتدفقات رأس المال المصرفي أكبر الأثر في بناء الهياكل الاقتصادية الارتكازية خلال انطلاقتها الصناعية .كما ساعدت البنوك من خلال نشاطاتها الاقراضية أن تتحكم في رأس المال التمويلي لمختلف القطاعات الاقتصادية.

خصائص النقود :

١- دوام البقاء : يعني ذلك وجود فترة زمنية فاصلة بين أستلام النقود واستعمالها في المدفوعات المستقبليتيستدعي ذلك الاحتفاظ بها فترة من الزمن .
٢- التجانس : بمعنى أن كل وحدة نقدية ينبغي أن تكون متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى
٣- سهولة الحمل : يعني ذلك أن النقود ملائمة في وزنها وحجمها بحيث تكون سهلة عند أدائها لوظائفها المختلفة .
٤- قابلة للانقسام : أي تكون قابلة للتقسيم الى أجزاء صغيرة تمكن الفرد من شراء كافة السلع والخدمات .
٥- أن تكون النقود ذات منفعة لجميع أفراد المجتمع : النقود مفيدة لانها قادرة على أشباع الحاجات البشرية من خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي عن عدد من الوحدات النقدية .

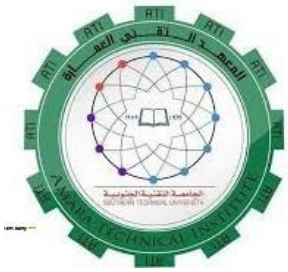

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة التقنية الجنوبية

المعهد التقني العمارة

قسم تقنيات المحاسبة

مبادئ الاقتصاد والمالية العامة

المحاضرة الحادية عشر

البطالة

اعداد

مدرس مساعد: ثوره لطيف جاسم

2019

2018

البطالة

تظل البطالة من أهم القضايا التي تعكر صفو حياة الأفراد من آن إلى آخر، ولا يغدو من سبيل المبالغة القول بأن الكثير من المشاكل الاجتماعية بل والجرائم اليومية التي تشهدها الشعوب تعود بجذور عميقة الى وجود مشكلة البطالة. فهذه الظاهرة تنعكس في تبعات سلبية على المجتمعات وتطل عليهم في شكل جرائم بانواعها وفي شكل أضطرابات نفسية وعصبية على المتعطلين وما الى ذلك من مشاكل اجتماعية بين الأسر تصل إلى حالة التفكك والانفصال، ولعلنا لا نأتي بجديد حينما نقول أن جرائم السرقة جذورها البطالة وجرائم القتل أيضا.

ماهية البطالة:

تعرف البطالة على أنها التعطل (التوقف) الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، برغم القدرة والرغبة في العمل والانتاج، وتقاس البطالة في العادة بما يسمى بمعدل البطالة. وهي نسبة غير المشتغلين إلى المتعطلين من القوة العاملة الى أجمالي قوة العمل.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{أجمالى القوة العاملة}} \times ١٠٠$$

والقوة العاملة من السكان هم جميع القادرين والراغبين في العمل. ويتم في العادة استبعاد الاطفال دون سن (١٥) سنة وكبار السن، والمتقاعدين والعاجزين، وربات البيوت غير الراغبات في العمل والطلاب بأنواعهم .

أنواع البطالة

١- البطالة الاحتكاكية : وهي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة. بسبب الانتقال من منطقة الى منطقة أخرى أو الرغبة في الحصول على وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل أفضل وهي حالة مؤقتة.

٢- البطالة الهيكلية : وتعرف على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي الى أختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة.

٣- البطالة الدورية : يحدث هذا النوع من البطالة حينما يدخل الاقتصاد القومي بما يسمى بدورة الركود، وعندما يعود الاقتصاد الى الحالة العادية تعود عجلة الاقتصاد الى الرواج والازدهار. يعني أن هذا النوع أنما يظهر متأثرا بحركة الاقتصاد .

٤- البطالة الموسمية : يظهر هذا النوع عند انتهاء مواسم الزراعة وبعض المنتجات التي تستهلك في أحد فصول السنة (صيفا أو شتاء)،

٥- البطالة المقنعة : تعرف على أنها حالة التحاق بعض الاشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجورا، في حين أن أسهامهم في أنتاجية العمل لا يكاد يذكر فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة التقنية الجنوبية

المعهد التقني العمارة

قسم تقنيات المحاسبة

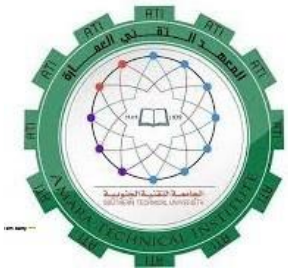

مبادئ الاقتصاد والمالية العامة

المحاضرة الرابة عشر

الاسواق وانواعها

اعداد

مدرس مساعد: ثوره لطيف جاسم

2019

2018

الاسواق وأنواعها

السوق :

١- يعرف السوق بأنه المكان الذي يتم فيه تبادل المنفعة بين المنتجين والمستهلكين أما مباشرة أو عن طريق الوسطاء .

٢- ويعرف أيضا بأنه المكان الذي تجتمع فيه قوى العرض والطلب لتكون سعرا موجدا.

٣- وهو كذلك المكان الذي تباع فيه وتشتري السلع والخدمات، أي المكان الذي تتم ؛ فيه الصفقة أو انتقال السلع من البائع الى المشتري.

٤- وفي تعريف أخر هو مجموعة من الباعة والمشترين على أتصال فيما بينهم لتحديد سعر السلعة، وقد يكون الاتصال في مكان معين أو عن طريق استخدام وسائل الاتصال المختلفة.

العوامل المؤثرة في تحديد شكل (نوع) السوق:

١- عدد المنتجين أو (البائعين) والسعة الانتاجية لكل منهم . (الطاقة الاستيعابية للعمال والمكائن والمعدات)

٢- عدد المستهلكين أو (المشترين) والطاقة الاستهلاكية أو (الشرائية)

٣- مدى أدراك المنتجين (البائعين) لأثر السياسة الانتاجية أو البيعة لأحدهم على زر سلوك الآخرين.

٤- مدى تجانس السلعة أو الخدمة .

٥- مدى معرفة البائعين والمشترين (المنتجين والمستهلكين) للأسعار والتبادل في السوق.

٦- مدى تأثير برامج الاعلان أو تحسين المنتجات على زيادة مبيعات المنتج الفردي.

٧- مدى حرية دخول منتجين (بائعين جدد الى الصناعة (أو السوق أو خروج منتجين أو بائعين قدامي منه.

٨- طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدولة .

أنواع الأسواق :

أولا : سوق المنافسية التامة (الكاملة)

يقال أن المنافسة الكاملة تسود السوق أذا توافرت الشروط الاتية :-

١- كثرة عدد البائعين والمشترين، فوجود عدد كبير من المنتجين والمستهلكين لا يمكن المنتج أو المستهلك منفردا أن يؤثر في ثمن السعر بالزيادة أو النقصان في الكمية التي يعرضها الأول أو التي يطلبها الثاني، أن تكون الكمية المعروضة أو الكمية المطلوبة صغيرة جدا بالنسبة الى حجم السوق بحيث لا تؤثر على السعر السائد للسلعة في السوق

٢- تجانس وحدات السلعة المنتجة : بمعني أن كل وحدة تقوم مقام الأخرى تماما في أشباع نفس الحاجة، وبذلك يمكن لأي مشتري أن يشتري السلعة من أي منتج بنفس السعر، أذ يساعد تجانس السلعة على توحيد السعر في السوق الذي يعد دليلا على المنافسة التامة.

٣- توفر المعرفة التامة بأحوال السوق : يجب على كل المنتجين والمستهلكين أن يكونوا على علم تام بسعر السلعة وكميتها وشروط البيع والشراء التي يجري التعامل بها في السوق

٤- حرية الدخول الى السوق والخروج منه : يجب أن لا توجد عوائق تحول دون دخول السوق أو الخروج منها، كما يجب أن لا يكون هناك اتفاق بين البائعين او المشترين على وضع حد أدنى للثمن الذي تباع به السلعة أو وضع حد أقصى للثمن الذي تشتري به.

٥- انعدام تكاليف النقل وتوفر الحرية التامة لأنتقال عوامل الانتاج .

ثانيا : سوق الاحتكار التام :

يعرف بانه السوق الذي يتميز بوجود بائع واحد ينتج سلعة فريدة (لا يوجد لها بديل) مع عدم احتمال دخول منتجين جدد الى السوق في الأمد القريب . أن الاحتكار التام وغير المقيد ظاهرة نادرة نسبيا، وهذه الظاهرة يمكن ملاحظتها في بعض القطاعات الخدمية كالهاتف والكهرباء .

وينشأ الاحتكار التام غالبا من خلال تطوير المنشاة السلعة جديدة ليس لها بدائل (أو لها بدائل قليلة) أو أن تكون الاسواق من الصغر لا بحيث لا تسمح بتحقيق ربح لأكثر من منتج واحد .

ثالثا : سوق المنافسة الاحتكارية :

يمثل هذا السوق حالة وسط بين النموذجين السابقين وهما سوق المنافسة التامة، وسوق الاحتكار التام في عام ١٩٣٣ قام الاقتصادي الأمريكي أدوارد شامبرلن بوضع أسس نظرية المنافسة الاحتكارية، ونشرتها جامعة هارفارد وتنص النظرية على " أن سوق المنافسة الاحتكارية سوق عادية لها معظم مواصفات سوق المنافسة التامة أذ ينتج كل منتج سلعة قريبة في مواصفاتها من سلع المنتجين الاخرين (ولكنها ليست متجانسة معها) ويصلح أن يكون بعضها بديلا لبعض، كما أن كل منتج يميل الى تنظيم ربحه من خلال تمييز سلعته عن سلع المنتجين الاخرين وزيادة كمية

الانتاج". يلاحظ من نص النظرية أعلاه أن هذه السوق تجمع بين مزايا كل من سوق المنافسة التامة من حيث عدد المنتجين، وسوق الاحتكار من حيث تمايز السلع فيما بينها نسبيا .

وتتميز سوق المنافسة الاحتكارية بالاتي :-

١- وجود عدد كبير من المنتجين الصغار (الجدد)

٢- منتجاتها متشابهة من حيث الغرض، لكنها متمايزة وتصلح أن يكون بعضها بديلا لبعض

٣- يتم التمايز من خلال طرق الدعاية واختلاف التغليف و التصميم ونوع الخدمة والموقع الجغرافي، فضلا عن أختلافات جزئية في النوعية تمنح المستهلك فرصة التفضيل.

٤- يستطيع أي منتج أن يدخل السوق بسهولة نسبية.

٥- يتصرف كل منتج بشكل مستقل عن المنتجين الاخرين خصوصا في تحديد السعر والكمية.

رابعا : سوق أحتكار القلة :

وهو السوق الذي يتميز بوجود عدد قليل من المنتجين ويكون تجانس السلع كليا أو جزئيا. ومن الأمثلة على ذلك صناعة السيارات في الولايات المتحدة التي تسيطر عليها أربع شركات كبيرة، وكذلك في أنكلترا التي تسيطر عليها خمس شركات، وفي حالة وجود أثنين من الباعة فقط يطلق عليها الاحتكار الثنائي ويمكن تقسيم أسواق باعة القلة الى ثلاثة أنواع رئيسية على أساس درجة الاتفاق والتنظيم بين المنتجين :

١- التكتل التام (وجود تنظيم بين باعة القلة) .

٢- التكتل غير التام (حالة التواطؤ بين المنتجين) .

٣- التصرف المستقل .

ويمكن تعريف هذه الأنواع الثلاثة من خلال الاتي :-

أنواع أسواق باعة القلة :-

١- **التكتل التام : (وجود تنظيم بين باعة القلة)** وهو ما يطلق عليه ب(الكارتل)، أذ تقوم مؤسسة رسمية جماعية بالاشراف على كميات الانتاج والاسعار للمنتجين وتنظيم الارباح وتقسيم السوق بينهم بهدف تحقيق أعلى ربح ممكن مع تجنب المنافسة. وتقوم العديد من الدول بوضع القوانين والتشريعات التي تمنع انشاء الكارتلات أو الاتفاق على الأسعار أو أقتسام السوق .

٢- **التكتل غير التام (التواطؤ بين المنتجين)** ويقصد بالتواطؤ أعلاه هو التواطؤ في مسألة سعر السلعة، ويمكن دراسة هذه الحالة بأفتراض :-

الحالة الأولى : وجود شركتين متساويتين في سعتهما وحجم أنتاجهما وتجانس سلعهما، ونفرض في هذه الحالة أن الشركتين تتقاسمان السوق لعدم وجود منتجين أخرين، أذ تواجه كل شركة طلبا متساوي لكنهما تختلفان في التكاليف، فالمنشأة ذات التكاليف الواطئة هي التي تسيطر على السوق وتبيع كميات أكبر أذ أنها هي التي تحدد السعر الأقل.

الحالة الثانية : وجود شركة ذات سعة وأنتاج كبير بالنسبة الى باقي الشركات المنتجة، وفي هذه الحالة تقوم الشركة بتحديد مستوى الأسعار في السوق، ولنفرض أن الشركة الكبيرة تترك لباقي الشركات بيع كل ما تريد بيعه من السلعة وبالسعر المتفق عليه على أفتراض أن السوق من الكبر بحيث يستطيع استيعاب كل الكميات المباعة من قبل هذه الشركات والتي لا تسد الا جزا قليلا من طلب السوق الكلي، أما باقي الطلب فتقوم الشركة الكبيرة بتغطيته.

٣- **التصرف المستقل :** في هذه الحالة لا يوجد أتفاق أو تنظيم بين باعة القلة، أن يعمل كل واحد منهم على تحديد سعر سلعته بشكل مستقل، ونتيجة لذلك تنشأ حروب الاسعار وخصوصا بين المنتجين الجدد الذين يدخلون السوق حديثا بحكم قلة خبرتهم بسلوك منافسيهم، وبمرور الزمن يكسب هؤلاء خبرة باحوال السوق ومعرفة سلوك المنتجين المنافسين فيصبحون أكثر حذرا. ويلجا باعة القلة الى تقديم خدمات ما بعد البيع كتوصيل البضاعة الى البيت، أو أعطاء بعض الهدايا لتجنب الدخول في منافسة الأسعار.

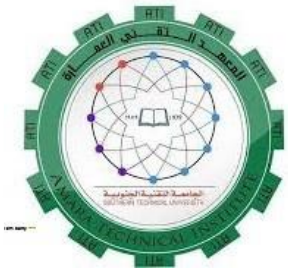

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة التقنية الجنوبية

المعهد التقني العمارة

قسم تقنيات المحاسبة

مبادئ الاقتصاد والمالية العامة

المحاضرة الخامسة عشر

القروض

اعداد

مدرس مساعد: ثوره لطيف جاسم

2019

2018

القروض

أولا : القرض في الفكر المالي

يتنازع الموقف من القرض نظريتان في الفكر المالي هما النظرية المالية التقليدية والنظرية المالية الحديثة :

١- موقف النظرية المالية التقليدية : تذهب النظرية المالية التقليدية الى أن القرض والاصدار النقدي الجديد مصادر استثنائية لا يجوز الالتجاء اليهما الا في أضيق الحدود وتفسر هذه النظرية بما يأتي :-

أ- تؤمن هذه النظرية بأن التوازن الاقتصادي يتحقق تلقائيا ومن ثم لا حاجة لتدخل الدولة عن طريق القرض والا أخلت بهذا التوازن. اي اذا كانت النهار.

ب-تعد النظرية التقليدية أن الانفاق العام للدولة أنفاق أستهلاكي يؤدي الى تحطم القيمة الانتاجية، حيث أن الدولة لا تلجأ إلى الاقتراض الا في حالة عجز مواردها الأخرى، لذا فأن تغطية العجز عن طريق القرض سوف يؤدي الى تحطيم للقيمة الإنتاجية ويعمل على تخفيض المدخرات الفردية ومصدر تمويل الاستثمارات ويتنافس الأفراد في الحصول على المدخرات فترتفع اسعار الفائدة .

ت-يذهب التقليديون الى أن القرض لا يعد مصدراً حقيقياً للإيرادات العامة وانما هو الود وسيلة مستعجلة للحصول على الإيرادات الحقيقية كالضرائب والرسوم على أساس أن تسديد اطفاء القرض سوف يتم عن طريق هذه الأخيرة، لذا فهي ضريبة مؤجلة وتؤدي إلى

تحميل الأجيال القادمة تبعتها). لذا لا يسمح التقليديون بالقرض الا في حالة استفادة ان الأجيال القادمة من منافع النفقات العامة التي استخدمت حصيلة القرض في تمويلها).

٢- موقف النظرية المالية الحديثة :

الا تمانع هذه النظرية في الالتجاء الى القرض متى استدعت الظروف المالية والاقتصادية للدولة وترفض كل الرفض مبررات النظرية التقليدية للأسباب التالية :-

أ- النظرية التقليدية بان التوازن الاقتصادي يتحقق تلقائيا فقد أثبتت الظروف خطا هذه الفرضية و عليه فالمطلوب من الدولة عن طريق سياستها المالية التدخل المباشر لأحداث ذلك التوازن كأستخدام القرض للتوجيه الاقتصادي وبخاصة لمنع تقلباته .

ب-أما عن الخوف من القروض العامة بأنها تؤدي الى آثار سيئة وتؤدي الى تحطيم القيمة الإنتاجية وتخفيض المدخرات الفردية، فأن تجربة الدول الرأسمالية المتقدمة أثبتت أن القروض تؤدي الى امتصاص المدخرات الفردية الزائدة عن الحاجة للاستثمار كما أن الدولة يمكنها و هي تملك زمام السياسة النقدية أن تتحكم في عرض النقود وفي اسعار الفائدة .

ت-اما الحجة القائلة بأن القروض لا تعد أيرادا حقيقيا وأنما هي ضريبة مؤجلة فهو قول غير صحيح لان الدولة في الوقت الحاضر لا تلجأ إلى القروض لتمويل أنفاق أستهلاكي وأنما في الغالب لتمويل أنفاق استثماري يعمل على زيادة الانتاج القومي ، كما أن القروض لا تؤدي الى القاء العبء على الأجيال المستقبلية وانما توزع العبء أو القوة الشرائية بين الجيلين الحاضر والمستقبل ، فالأجيال الحالية تتحمل عبء القرض في اشكل أقتطاع من دخولها، والأجيال المستقبلية تتحمل أصل القروض وفوائدها غير أنها تستفيد من القرض

من ناحية أخرى أن تتم عن طريق القرض تمويل الإنفاق الاستثماري حيث سيظهر أثر ذلك باستثمار وتمويل الانفاق . انما سيظهر أثرها على الأجيال المستقبلية . وهكذا ترى النظرية الحديثة أن القروض تعد مصدرا حقيقيا للأيرادات العامة وأنها تمثل شأنها في ذلك شأن الضريبة أقتطاعا ماليا من دخول الأفراد وأن عبء هذا الاقتطاع يقع في معظمه على الأجيال الحاضرة .

ثانياً : تعريف القرض وأركانه

مهما تعددت تعريفات القرض فلا يتعدى كونه عقداً تبرمه الدولة أو أحدى هيئاتها العامة أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقا لأذن يصدر من السلطة المختصة .

- أركان القرض

١- القرض العام عقد : لكل عقد طرفان ، و عقد القرض كبقية العقود الطرف الأول فيه هي الدولة أو أحدى هيئاتها العامة وهما الجانب المستدين (المقترض) والطرف الثاني هو الجمهور أو دولة أخرى وهما الجانب الدائن (المقرض) ويتعهد الجانب الأول بتسديد مبلغ القرض عند حلول موعد الوفاء ، كما يتعهد بتقديم فائدة على القرض وفقا النصوص العقد، أما الجانب الاخر فيتعهد بتقديم مبلغ القرض الى الجانب الأول .

٢-القرض العام يصدر طبقا لأذن من السلطة المختصة : حتى يصبح القرض مشروعا لابد من صدور أوامر به من السلطة المختصة سواء كان البرلمان أو أية سلطة تشريعية أخرى ومن ثم لا

يجوز للدولة أن تبرم قرضا مع أي جهة قبل ذلك الأذن حتى يتمكن البرلمان أو من يماثله من أحكام رقابته على موارد الدولة و أوجه أنفاقها .

ثالثا : المقارنة بين الضريبة والقرض

قد يقترب القرض من الضريبة كونهما يمثلان في الحقيقة مصدرا من مصادر الايراد العام غير أنهما يختلفان في :

ت	الضريبة	القرض
١	أنها مورد غير مخصص بمعنى أنها لا تخصص لنوع معين من الأنفاق	ايراد يخصص لأنفاق معين
٢	أنها فريضة بلا مقابل	أن القرض له مقابل معين متمثل بالفوائد المدفوعة
٣	تنشا الضريبة بإرادة الدولة المنفردة على أساس فكرة التضامن الاجتماعي	ينشأ القرض على أساس تعاقدي
٤	الضريبة أيراد نهائي للدولة	القرض أيراد مؤقت يسدد عند حلول موعد السداد
٥	تظهر الضريبة في جانب الايراد فقط	يظهر القرض في جانب الايراد في الميزانية عند التحصيل ويظهر في جانب الانفاق في الميزانية عند التسديد

أنواع القروض :

يمكن تقسيم القروض تبعا للزاوية التي تنظر اليها الى عدة أنواع :-

- من حيث أرادة المقرض الى قروض اختيارية وقروض اجبارية

- من حيث مصدر القرض الى قروض خارجية وقروض داخلية

- من حيث أجل القرض الى قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل

١- القروض الاجبارية والقروض الاختيارية :

الأصل في القرض أن يكون اختياريا، ولذا يعد عنصر الاختيار الفارق الأساس بين القرض والضريبة، ومع ذلك فقد تلجا الدولة إلى القروض الاجبارية .

ـ القروض الاختيارية : هي التي تعلن الدولة عن مقدارها وشروط الاكتتاب بها وموعد سدادها ثم تترك للجمهور حرية الاقراض أو عدمها .

ـ القروض الاجبارية : هي تلك القروض التي تستعمل فيها الدولة ما لها من سلطة في أجبار الجمهور على أقراضها .

وهناك ظروف تلجا فيها الدولة إلى القروض الاجبارية منها :-

١- الرغبة في أمتصاص القوة الشرائية في أوقات التضخم المالي على أن تعيد الدولة المبالغ المقترضة بعد انتهاء الظروف .

٢- عندما تقوم الدولة بالاصلاح الزراعي أو تأميم المشروعات الخاصة تلجا الى القروض الاجبارية ويتم سدادها بشكل سندات تستحق خلال فترة زمنية معينة .

٣- وقد تلجا الدولة إلى القروض الاجبارية عند حلول أجل سداد قرضها الاختياري الى مد ذلك الاجل ويعني ذلك نشوء قرض أجباري جديد .

ثانيا : **قروض خارجية وقروض داخلية** :

أن التمييز بين القروض الخارجية والقروض الداخلية يتم على أساس مصدر القرض، فأذا كان مصدره خارجيا عد القرض خارجي واذا كان مصدره داخليا عد القرض داخلي، ويتحدد نوعه ايضا بمكان أصداره فاذا كان في السوق الداخلية كان قرضا داخليا وأذا كان مكان أصداره في اسواق دول أخرى عد القرض خارجي ،

ت	القرض الداخلي	القرض الخارجي
١	يحقق للدولة الحصول على جزء من القوة الشرائية بالعملة المحلية	يحقق للدولة المقترضة قوة شرائية بالعملات الأجنبية
٢	أن القرض الداخلي لا يؤدي الى زيادة القوة الشرائية بالتداول لانه في الأصل نقل للقوة الشرائية من فئة الى فئة أخرى من قوة .	أن القرض الخارجي يؤدي الى زيادة القوة الشرائية للدولة المقترضة بما يعطيه للاقتصاد القومي شرائية خارجية
٣	يحمل القرض الداخلي الاقتصاد القومي عبء الادخار الذي يمثله عبء الحرمان من الاستهلاك وهو ما يؤلف عبئا عينيا على الجيل الحاضر	أن القرض الخارجي يعفي الجيل الحاضر من عبء هذا الادخار

ثالثا : القروض قصيرة الأجل والقروض طويلة الجل

يمكن التمييز بين القروض على أساس موعد سداد القرض .

فتكون قروض طويلة الأجل أذا كانت موعد سدادها طويلا (أكثر من عشر سنوات).

أما القروض قصيرة الأجل لا يتجاوز موعد سدادها سنة واحدة .

ويرى البعض أن هناك قروضا متوسطة الأجل وتكون مدة سدادها من سنة الى عشرة سنوات . وهناك بعض الاختلافات بين القروض

ت	القروض قصيرة الأجل	القروض متوسطة وطويلة الأجل
١	سعر الفائدة منخفض	سعر الفائدة مرتفع
٢	أن المكتتبين بالقروض قصيرة الاجل هي البنوك المركزية والتجارية والمؤسسات المالية الأخرى	أن المكتتبين بالقروض المتوسطة والطويلة هم الجمهور بالاضافة الى المؤسسات المالية
٣	يحدد تاريخ وأحد للوفاء بالقرض القصير	يحدد تاريخان للوفاء ويمكن التسديد في أقربهما ويجب التسديد في أقصاهما

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة التقنية الجنوبية
المعهد التقني العمارة
قسم تقنيات المحاسبة

مبادئ الاقتصاد والمالية العامة

المحاضرة السادسة عشر

الضريبة واهدافها والقواعد الاساسية لها

اعداد

مدرس مساعد: ثوره لطيف جاسم

2019 2018

الضريبة وأهدافها والقواعد الأساسية لها

تعريف الضريبة وخصائصها:

اختلف علماء المال والاقتصاد في توضيح طبيعة الضريبة فمنهم من عرفها :

على أنها فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى هيناتها القومية والمحلية بصفه نهائية مساهمة منه في تحمل الأعباء والتكاليف العامة دون الحصول على مقابل أو منفعة خاصة

ومن وجهة نظر اقتصادية عرفها ادم سمت بانها عقد ايجار فالدولة توجد وتخلق الخدمات والمرافق العامة ، والفرد يدفع لها الايجار نظير استخدام هذه المرافق.

وهناك تعريف آخر بانها مساهمة نقدية تفرض على الأفراد والمؤسسات والأملاك لدعم الإنفاق العام، دون أن يكون لهذه المساهمة أي مقابل واضح.

خصائص الضريبة:

ونستنتج من هذه التعاريف أن للضريبة خصائص أهمها:

١- الضريبة مبلغ من المال: وهي مبلغ معين من المال الأصل في تأمينه نقدا لسهولة جبايته وتحصيله أو عينا كأن يقتطع من المحصولات الزراعية

٢- الضريبة تدفع جبرا: حيث يتم فرضها من قبل الدولة أي إلزامية للمكلف ولا يخير في دفعها وموعدها.

٣- الضريبة تفرض من قبل الدولة: والدولة هي السلطة التنفيذية أي الحكومة بعد موافقة السلطة التشريعية وتشمل أيضا جميع المؤسسات التي تتمتع بسلطة عامة مثل أمانة العاصمة.

٤- تفرض على المكلفين: وتعني بالمكلفين جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين سواء كانوا أفرادا أم جماعات على شكل هيئات وجمعيات وشركاء سواء كانوا من رعاية الدولة أم من رعاية الدول الأخرى ولكن يقيمون على أرض الوطن.

٥- إن الضريبة تبررها النفقات العامة التي تهدف إلى تقديم الخدمات العامة ذات الصفة الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر النفقة العامة في العصر الحديث ذات نفع عام سواء كان يستفيد منها فرد معين أو مجموعة من الأشخاص مثل إنشاء مستشفى في منطقة معينة.

أهداف الضريبة:

كانت النظرة القديمة للضريبة تنحصر في مجال ضيق، ألا وهو توفير الإيرادات المالية لسد النفقات العامة، لكن التطور الاجتماعي والاقتصادي والأزمات الاقتصادية التي حصلت في القرن العشرين لا سيما في سنة ١٩٢٩ وسع مجال الضريبة فجعلها أداة هامة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن إجمال الأهداف الضريبية فيما يلي:

١- الهدف المالي للضريبية

حتى تقوم الدولة بدورها الاقتصادي والاجتماعي لا بد من الإنفاق العام لتحقيق هذه الغايات، ولا بد لها من توفير الأموال اللازمة لتغطيتها دون اللجوء إلى القروض وخاصة الخارجية

٢- الهدف الاقتصادي للضريبة

الضريبة أداة مهمة جدا في يد الدولة لمعالجة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن التقلبات في القوة الشرائية للعملات المختلفة وخاصة أن العالم اليوم مفتوح، فظاهرة التضخم من إحدى

الظواهر الاقتصادية التي تعم معظم دول العالم، فدور الضريبة يتجلى بامتصاص القيمة الشرائية الزائدة لمحاربة هذه الظاهرة.

الهدف الاجتماعي للضريبة:

تستخدم الدولة الضريبة كأداة لتحقيق أهداف اجتماعية متعددة، فقد تستخدم لمحاربة ظاهرة اجتماعيه سلبيه كالمشروبات الكحولية والسجائر وذلك عن طريق فرض رسوم جمركيه عالية بحيث لا تكون بمتناول أيدي عامة الشعب، كما أن استخدام الضرائب التصاعدية تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخول بين المواطنين بحيث تفرض ضرائب مرتفعة على ذوي الدخول المرتفعة وإعادة صرفها في مجال خدمات يستفيد منها الفقراء وذوي الدخل المحدود كالخدمات الصحية والتعليم المجاني وما إلى ذلك، وفي بعض الدول تستخدم الضريبة للتأثير على النسل سواء لتحديد النسل في الدول التي تعاني من الاكتظاظ السكاني كالصين ومصر او لتشجيع العائلات على زيادة الأبناء بتقديم إعفاءات ضريبية على الأبناء دون سن معين، وهذا يدفع كثير من المكلفين إلى الإنجاب لتخفيض الضريبة كبعض الدول الأوروبية.

القواعد الأساسية للضريبة:

أول من وضع القواعد للتنظيم الضريبي (ادم سميث) وقصد من وضع هذه القواعد ضمان تحقيق التوازن بين مصالح المكلفين ومصالح الخزينة العامة والتوفيق بين المصلحتين.

وتتلخص هذه القواعد بما يلي:

١- قاعدة العدالة (المساواة)

المقصود هنا هو أن جميع المواطنين متساوون في تحملهم الأعباء الضريبية كل حسب مقدرته دون تفضيل احدهم على الآخر، فكل من يجني دخلا يخضع للقانون الضريبي من حيث النسب المئوية بغض النظر عن طبيعة هذا الشخص، ولا يعني ذلك أن من لا دخل له يجب أن يدفع الضريبة، فالقواعد الضريبية قواعد عامه مجرده تنطبق على كافة المواطنين، ويجب أن يراعي المقدرة المالية للمكلف فالذي دخله مرتفع لا بد من دفع ضريبة أكثر ممن دخله منخفض، وأن الضرائب التصاعدية تحقق مبدأ العدالة الضريبة

٢- قاعدة اليقين:

ويعني اليقين أن تكون التشريعات الضريبية واضحة ومعلومة ومحدده لا يشوبها اللبس او الغموض وأن يكون سعرها ووعاؤها وموعد دفعها وكيفية تحصيلها وكل ما يتعلق بأحكامها معلوما وواضحا للمكلف سلفا

٣- قاعدة الملائمة في الدفع:

المقصود بالملائمة هو أن يتم دفع الضريبة في الوقت الملائم بالنسبة للمكلف، والوقت الملائم هو بعد تحقق الدخل، فالموظف الذي يتقاضى راتبا، الوقت الملائم له لدفع الضريبة بعد أن يقبض راتبه وهكذا.

٤- قاعدة الاقتصاد في التحصيل

المقصود بالاقتصاد هنا أن لا تكون تكاليف جباية الضريبة أكثر من الضريبة نفسها، أو أن لا تقل عنها بقليل وإلا لا فائدة من هذه الضريبة، فلا بد من الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية، ويتم ذلك عن طريق التركيز على تأهيل وتدريب مأموري التقدير ليتم دون

التركيز على عددهم فضلا عن قواعد اخرى كقاعدة المرونة اي القدرة على مراعاة التغيير بما يتناسب والتغير في الدخل وقاعدة الرفاهية، اي ان تكون الضريبة اداة تستطيع الدولة من خلالها أن تحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

٦- الهيكل الضريبي في العراق

يعد الهيكل الضريبي المتمثل بأنواع الضرائب المفروضة وهيكل التشريعات التي تنظم عملية تحديد مقدار العبء الضريبي لكل نوع من انواع الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تقسم ئءبدورها إلى :

أولا //الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل والثروة) و تشتمل على :

أ- الضرائب على الدخل ويندرج تحتها :

١ – ضريبة الدخل، وهي الضريبة التي تفرض على أوسع شريحة من المكلفين الذين يزاولون الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تولد لهم إيرادا سنويا صافيا

٢ – ضريبة العقار، وهي الضريبة التي تفرض على مجمل إيراد المكلف السنوي من دخله العقاري عدا دار سكنه، تنظم أحكامها بواسطة قانون ضريبة العقار.

ب ـ الضرائب على رأس المال وتتمثل في :

١ – ضريبة التركات، وهي الضريبة التي تفرض على كل ما يتركه المتوفي لصالح الورثة من أموال منقولة و عقارات و التزامات بما فيها عقود التأمين بعد الوفاة، تنظم أحكامها بواسطة قانون ضريبة التركات الضريبة كمعيار.

٢ – ضريبة العرصات، وهي الضريبة التي تفرض على الأراضي الواقعة ضمن حدود أمانة العاصمة او حدود بلديات مراكز المحافظات أو الأقضية و النواحي، إذا لم يكن مشيدا عليها بناء اصالح للسكن أو لم تكن مستغله استغلالا اقتصاديًا، تنظم أحكامها بواسطة قانون ضريبة العرصات

ثانيا //الضرائب غير المباشرة التي تشمل

أ- الضرائب على الاستهلاك و هي

١ – الضرائب الكمر كية، وهي الضرائب التي تفرض على كل ما يخص انتقال السلع و الخدمات من الدولة واليها أو عبر أراضيها إلى دولة أخرى.

٢ – ضرائب الإنتاج، وهي الضرائب التي تفرض على بعض المواد المنتجة محليًا، وغالبا ما تستخدم الدولة الإعفاءات منها لأغراض تنموية اقتصادية أو اجتماعية، تنظم أحكامها بواسطة مجموعه من القوانين الضريبية

٣- ضرائب المبيعات اذ تفرض بنسبة ١٠% على اقيام الخدمات التي تقدمها فنادق ومطاعم الدرجتين الاولى و الممتازة

ب – الضرائب على التداول، ويطلق عليها الرسوم (مبالغ ماليه تدفع للدولة مقابل خدمه معينه تؤديها للمكلف) مثل رسوم الطوابع

هيكل النظام الضريبي العراقي